.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الأول من سنة 2017**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية تحسنا في نسبة النمو الاقتصاد الوطني بلغت 3,8% خلال الفصل الاول من سنة 2017 عوض 1,6% خلال نفس الفترة من سنة 2016، معززا بالانتعاش الملحوظ للنشاط الفلاحي. وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق التحكم في التضخم وارتفاع الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي مدعم بالنشاط الفلاحي**

ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 12,1% في الفصل الاول من سنة 2017 بعد انخفاض مهم قدره9,1% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 14,2% عوض انخفاض نسبته 10,9% سنة من قبل، وإلى تراجع القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 8,1% عوض ارتفاع بنسبة 12,7%.

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي، بدورها،** نموا بنسبة3% عوض 2,4% نفس الفصل من سنة 2016.

باستثناء خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي التي سجلت انخفاضا نسبته 1٫1% مقابل ارتفاع بنسبة 1٫3%، عرفت جميع مكونات القطاع نموا إيجابيا في قيمها المضافة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 7٫7% عوض انخفاض بنسبة 0,8%؛
* النقل بنسبة 4٫8% بدل 1٫4%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 4٫6% نفس معدل السنة الماضية ؛
* التجارة 4٫2% بدل 3٫4%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 3٫5% مقابل 6٫5%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 2٫7% بدل انخفاض بنسبة 1٫1%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 1٫9% عوض 0٫7%.

بالمقابل، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** تباطؤا في وتيرة نموها الذي انتقل من 2% خلال نفس الفصل من السنة الماضية إلى1,7%. ويرجع هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة:

* الصناعات الاستخراجية بنسبة 6,1% عوض 8,2%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 2,3% عوض 0,9%؛

وإلى انخفاضها بالنسبة لأنشطة:

* الماء والكهرباء بنسبة 0٫9% عوض ارتفاع بنسبة 1٫2%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0٫4% عوض ارتفاع بنسبة 3%؛

 في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة2,4% و هي نفس النسبة المسجلة خلال الفصل الاول من سنة 2016.

وفي هذه الظروف، ومع التباطؤ الملموس للضرائب على المنتوجات الصافية من الاعانات الذي بلغ 3% عوض 8٫8%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الاول من سنة 2017 بنسبة 3,8% عوض 1,6% السنة الماضية.

 وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 4,1% خلال الفصل الاول من سنة 2017، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 0٫3% مقابل 0٫1% السنة الماضية.

**نمو مدعم بالطلب الداخلي ومقيد بالمبادلات الخارجية**

* **ارتفاع الطلب الداخلي**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 4,8% خلال الفصل الاول من سنة 2017 عوض 4,3% نفس الفترة من سنة 2016، مساهما في النمو الاقتصادي ب 5,2 نقطة عوض 4,6 نقطة.

 وفي هذا الاطار، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 4% بدل 3,4% ، مساهمة في النمو ب 2,4 نقطة مقابل نقطتان. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 0,9% عوض 2,6% مساهمة ب 0,2 نقطة في النمو مقابل 0,5 نقطة.

كما سجل، بدوره، إجمالي الاستثمار( إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون (ارتفاعا بلغ 9٫1% مقابل 7٫4% بمساهمة في النمو بلغت 2٫6 نقطة بدل 2٫1 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

* **مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

ارتفعت صادرات السلع والخدمات بنسبة 4٫6% خلال الفصل الاول من سنة 2017 عوض 6٫3% سنة من قبل، في حين، عرفت الواردات ارتفاعا بنسبة 7% عوض 12٫5%. وهكذا، واصلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمتها السلبية في النمو، رغم تقلصها، حيت بلغت (1٫4- ) نقطة مقابل (3- ) نقط خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

 **ارتفاع الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمةبنسبة 4,1% وانخفاض صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 4,7%، تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 3,6% خلال الفصل الاول من سنة 2017 بدل 2,1% سنة من قبل.

وبارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 4,2% مقابل 3,5%، فقد استقر الادخار الوطني في 26,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,3% خلال الفصل الاول من سنة 2016.

وأخذا بالاعتبار بلوغ إجمالي الاستثمار نسبة 32,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,6%، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني ارتفاعا استقر في 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفصل الاول من سنة 2017 عوض 2,3% سنة من قبل.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الاول من سنة 2017:

